آراء الفراء في التفسير البسيط
وموقف الواحدي منها (باب الأفعال النحوية نموذجًا)

الباحث/ عبدالله بن حامد بن أحمد النمري
طالب دكتوراه تخصص لغويات- قسم اللغة العربية
كلية الآداب والعلوم الإنسانية- جامعة الملك عبدالعزيز

المقدمة

الحمدُ لله الكريم المنّان، الواسع العطاء والإحسان، المتفضّل على عباده بالآلاء الجسام، والصّلاةُ والسّلامُ على خير الأنام محمّدٍ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، وعلى آله وصحبِهِ الكرام.

أما بعد؛ فإن العلامة أبا زكريا يحيى بن زياد الفراء يعد عَلَمًا من أعلام النحو، فقد تبوأ مكانة علمية كبيرة بين أقرانه من النحاة، فهو من أبرز علماء أهل الكوفة، بل إمامهم ومن أعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب، فقد كان لآرائه في النحو واللغة والصرف أثرٌ بالغٌ في الدراسات اللغوية، إذ اهتمَّ بها النحاة من كلا المدرستين، وأقاموا عليها دراسات متعددة بينوا فيها موقفهم من هذه الآراء، فمنهم من وافقه في جُلِّ آرائه، ومنهم من خالفه في جلها، ومنهم من وافقه في بعض الآراء وخالفه في بعضها وسكت عن بعض آخر، ومن هؤلاء الإمام الواحدي في تفسيره المسمى بـ"التفسير البسيط"، حيث أورد الكثير من آراء الفراء في هذا الكتاب.

وهذا الكتاب من أهم كتب التفاسير التي عُنيت عناية كبيرةً بالجانب اللغوي، وخاصة النحو والصرف، فقد جعل الواحديُّ اللغة والنحو والأدب ركيزة من الركائز الأساسية لتفسير كتاب الله-عَزَّوَجَلَّ-، وقد أفاد من هذا السفر مجموعة من العلماء فنقلوا عن الواحدي جملة من آرائه في المسائل النحوية واللغوية، ولذلك رأيت أن هذا الكتاب حقيق أن يدرس دراسة نحوية.

فأردت من خلال هذا البحث تسليط الضوء على هذه الآراء، وبيان موقف الواحدي منها، ودراستها دراسة نحوية، مع بيان أثرها في المعنى والتفسير، لذا رغبت في تناول هذا الموضوع في رسالة الدكتوراه، عسى الله أن ينفع به.

أهمية الموضوع:

تتجلى أهميةُ الموضوع فيما يأتي:

١. اتّصالُهُ بالقرآنِ الكريمِ الّذي هو كلامُ اللهِ- تبارك وتعالى -.
٢. ما احتواه هذا الكتاب من ثراء علمي في مجال اللُّغة والنَّحو والأدب.
٣. المكانة العلميَّة التي يتمتع بها العلَّامة الفرَّاء بين أقرانه من النُّحاة، إذ يعدّ علمًا من أعلام المدرسة الكوفيَّة.
٤. ما لكتاب "البسيط" من مكانة علميَّة في الدراسات القرآنيَّة واللُّغويَّة والبيانيَّة.
٥. إظهار أثر اختلاف التركيب اللَّفظي في المعنى.
٦. تجلية مذهب الواحدي في الدِّراسات النَّحويَّة.
٧. بيان الفكر النَّحوي عند الواحدي من خلال دراسة موقفه من آراء الفرَّاء النَّحويَّة.

أسباب اختيار الموضوع:

١. رغبتي في اختيار موضوع له تعلق بكتاب الله-عَزَّوَجَلَّ-.
٢. أن هذا الموضوع يجمع بين الدراسة التطبيقية والنَّظريَّة.
٣. التَّعرف على منهج الواحدي في تأصيله للمسائل النَّحويَّة وطريقة رده على النُّحاة.

الدِّراسات السابقة:

من خلال البحث عن هذا الموضوع، وسؤال المراكز والمؤسسات العلميَّة المتخصصة، والبحث في قواعد بياناتها؛ لم أجد دراسة تناولت موضوع آراء الفراء النحوية في التفسير البسيط وموقف الواحدي منها، وقد وقفت على بعض البحوث التي لها صلة بالموضوع، وبيانها فيما يلي:

١. شواهد الشعر النحوية في التفسير البسيط للواحدي -دراسة وتقويم-، وهي عبارة عن رسالة ماجستير للطالبة: آلاء بنت منصور بن صالح اليوسف، وقد نوقشت في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عام ١٤٣٥هـ.
٢. ما تعدد فيه النقل عن الفراء في ضوء معاني القرآن، وهو عبارة عن بحث للدكتور حمدي محمود الجبالي، وطبع في نابلس عام ١٩٩٧م.
٣. آراء الفراء النحوية في خزانة الأدب -عرض ودراسة وتقويم-، للطالب: علي محمد علي عبد الله صالح، وهي رسالة علمية نال بها الباحث درجة الماجستير في تخصص النحو، ونوقشت في جامعة أم القرى في عام ١٤٣٢هـ.
٤. آراء الفراء في لسان العرب لابن منظور- جمعا ودراسة-، وهي عبارة عن رسالة دكتوراه للطالبة: حنان محمد حسن أبو زهرة.

فالرسالة الأولى سلطت الضوء على منهج الواحدي في الاستشهاد بالشعر في المسائل النحوية، ولم تتناول بيان موقفه من النحاة، أما الرسائل الثانية والثالثة والرابعة فاختصت بدراسة آراء الفراء في اللغة أو في النحو، ولم تتطرق إلى دراسة موقف الواحدي منها، أما بحثي فمن أهدافه الرئيسة بيان موقف الواحدي من الآراء النحوية للفراء الذي يُعدّ أبرز أعلام المدرسة الكوفية.

حدود البحث:

١. بيان موقف الإمام الواحدي من آراء الفراء النحوية.
٢. الدراسة تقتصر على المسائل النحوية دون المسائل الصرفية واللغوية والبيانية.
٣. تتناول الدراسة بعض آراء الفراء التي أوردها الواحدي في التفسير البسيط، سواء وافقه فيها أو خالفه فيها.

صعوبة البحث ومشكلته:

تكمن صعوبة البحث ومشكلته في أنَّ تفسير البسيط كبير الحجم، غزير المادة، وآراء الفراء مبثوثة فيه، متنوعة بين نحوية وصرفية ولغوية ودلالية، فجمع الآراء النحوية فيه يحتاج إلى قراءة دقيقة تأملية.

منهج البحث:

ستقوم هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بذكر موقف الإمام الواحدي من آراء الفراء النحوية، ودراستها دراسة وصفية تحليلية، مع بيان الأثر الدلالي المترتب على هذه الآراء، وستكون الدراسة وفق الخطوات التالية:

- ذكر آراء الفراء التي أوردها الواحدي في تفسيره البسيط موزعة على مسائل النحو كما هو مبين في الخطة.
- بيان موقف الواحدي من آراء الفراء.
- دراسة المسائل دراسة نحوية مع بيان آراء أعلام النَّحو فيها.
- عزو الآيات إلى سورها مع ذكر رقم الآية.
- التزام رسم الآيات بالرسم العثماني وفق رواية حفص.
- توثيق المسائل العلمية، وعزو الأقوال إلى أصحابها.
- الترجمة للأعلام المغمورين.
- توثيقُ الشَّواهدِ الشِّعريّةِ من مصادرِها، ونسبتُها إلى قائلِها.
- الالتزامُ بعلاماتِ التّرقيمِ وضبطُ ما يحتاجُ إلى ضبطٍ.

المبحثُ الأوَّل

المسائل النَّحويَّة في الأفعال التَّامَّة

مسألةٌ في موضعِ جملة (لا تَجْزِي) في قوله: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَٰعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾[1].

❁ نصُّ الواحديِّ في إعرابِ (لا تجزي).

قال الواحديُّ: " **وموضعُ (لا تجزي) نصبٌ، لأنّه صفة لـ(يوم). والعائدُ على اليوم محذوفٌ من الآية، واختلف النّحويّون فيه، فقال الفرّاءُ: التّأويلُ: (لا تجزي فيه نفس عن نفس) ثمّ حُذِفَت الصّفة[2]، ومثلُه قوله: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْـَٔازِفَةِ إِذِ ٱلْقُلُوبُ لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ كَٰظِمِينَ مَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ﴾[3] والمعنى: ما للظّالمين فيه من حميمٍ، وكذلك قوله: ﴿يَوْمَ لَا يُغْنِى مَوْلًى عَن مَّوْلًى شَيْـًٔا﴾[4] أي: فيه،... وكان الكسائيّ لا يجيزُ إضمار الصّفة، ويقولُ: إنّ المحذوفَ ها هنا (الهاء)... قال الفرّاءُ والزّجّاجُ وجماعةُ النّحويّين: لا يلزم ما ذكره الكسائيُّ، لأنّ الصّفة مع الظّروف جائزةُ الحذف**"[5].

❁ رأيُ الفرّاءِ في إعراب (لا تجزي).

بَيّن الواحديُّ في هذه المسألة ترجيحَ الفرّاءِ للعائدِ المحذوفِ من جملة النّعت، حيث إنّ الفرّاءَ رجّح قول البصريّين في العائدِ المحذوفِ وهو قولُه: (لا تجزي فيه)، وذلك حينما رَدّ قول الكسائيِّ في المسألةِ.

❁ دراسة المسألة.

ذكر العلماءُ في توجيهِ قولِه تعالى: (لا تجزي) وجهين:

أحدُهما: أن تكون جملةُ (لا تجزي) في موضعِ نصبٍ نعتًا لـ(يوم)، وجملةُ النّعت لا بدّ أن تَشتمِل على ضميرٍ يربُطُها بالمنعوتِ سواء كان ظاهرًا أو مقدرًا،

---

(1)سورة البقرة، آية(٤٨).

(2)الصّفة مصطلح كوفيّ يُطلق على حرفِ الجرّ، يقول شوقي ضيف: "وتوسع في اصطلاح الصّفة عند الفرّاء، فقد كان يُطلقها على الظّرف، وكان يُسمّيه الفرّاءُ المحلّ بينما كان يَجعل الصّفة خاصّة بالجارّ والمجرور، أمّا ثعلب فكان يُطلقها عليهما". المدارس النّحوية (ص٢٢٨).

(3)سورة غافر، آية(١٨).

(4)سورة الدّخان، آية(٤١).

(5)البسيط (٢/٤٦٩-٤٧٠). وينظر: معاني القرآن للفرّاء (١/٣١-٣٢).

والضّميرُ في هذه المسألةِ جاء مقدّرًا، وقد وقع خلافٌ بين العلماءِ في تقدير الضّميرِ العائدِ، حيثُ جاء اختلافُهم على ثلاثةِ أوجه، هي:

١. أن يكونَ تقديرُ معنى الآية: واتّقوا يومًا لا تَجزي فيه نفسٌ عن نفسٍ شيئًا، والعائدُ المحذوفُ هنا هو الجارُّ والمجرورُ: (فيه)، وهذا جائزٌ عند سيبويه[١]، وجماعة من أهل البصرة[٢]؛ إذ إنّ الحذفَ سائغٌ في الظّروف؛ لأنّه يَجوز في الظّرف ما لا يَجوز في غيرِه، وعلّل الأخفشُ ذلك، فقال: " قولُه: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾ فنوّنَ (اليوم)؛ لأنّه جعلَ (فيه) مضمرًا، وجعلَه من صفة (اليوم) كأنّه قال: يوماً لا تَجْزِي نفسٌ عن نفسٍ فيه شيئًا. وإنّما جاز إضمارُ (فيه) كما جازَ إضافتُه إلى الفعلِ تقول: هذا يومُ يفعل زيد. وليس من الأسماء شيءٌ يُضاف إلى الفعلِ غيرَ أسماء الزّمان، ولذلك جازَ إضمارُ (فيه)"[٣].

٢. أن يكونَ معنى الآية: واتّقوا يومًا لا تَجزي فيه نفسٌ عن نفس شيئًا، فيُحذفُ العائدُ على التّدريج؛ فتُحذفُ (في) أولًا، فيتّصل الضّمير بالفعل فيصيرُ (تجزيه)، ثمّ يَحذف هذا الضّمير المتّصل فيصيرُ (تجزي)[٤]، وهذا الرّأيُ ذكرَه الأخفش[٥]، ورجّحه ابنُ هشامٍ[٦]، وهو المُختار عند أبي عليّ الفارسيّ[٧].

قال ابنُ جنيّ: وقول الأخفش أوفقُ في النّفسِ وآنَسُ من أن يُحذفَ الحرفان معًا في وقتٍ واحد[٨].

ونَسَب أبو حيّان والمراديّ هذا الوجهَ للأخفش والكسائيّ[٩].

وقول الأخفشِ لا يَبعُد عن رأيِ سيبويه من حيث المضمونُ، إذ إنّ سيبويه حَذفَ حرفَ الجرّ مع الضّمير العائدِ جملةً واحدةً، في حين جاء الحذفُ عند الأخفشِ بالتّدريج، أمّا من حيثُ المعنى فالقولان مُتّحدان.

---

(١)ينظر: الكتاب (٣٨٦/١).

(٢)ينظر: تفسير القرطبيّ (١/ ٣٧٧).

(٣)معاني القرآن للأخفش(٩٢/١-٩٣).

(٤)ينظر: شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك (١٩٨/٣).

(٥)ينظر: معاني القرآن للأخفش(٩٢/١-٩٣).

(٦)ينظر: مغني اللّبيب (ص٦٥٤).

(٧)ينظر: الحجّة (٤٤/٢).

(٨)ينظر: المحتسب (١٦٤/٢)، والإتقان في علوم القرآن (١٩٩/٣).

(٩)ينظر: ارتشاف الضّرب (١٩١٦/٤)، وتوضيح المقاصد والمسالك (٩٥٥/٢).

٣. أن يكونَ التّقدير بمعنى: واتّقوا يومًا لا تَجزيه نفسٌ عن نفسٍ شيئًا، حيثُ إنّ العائدَ المحذوفَ هو الضّميرُ في قولِه: (لا تجزيه)، وهذا الوجهُ قاله الكسائيّ، ونقله عنه الفرّاءُ في كتابه معاني القرآن[١].

وقد خطّأ الكسائيّ رأي البصريّين في جوازِ مجيءِ الضّمير العائدِ من الظّرف، وعلّل ذلك بقوله: " لو أَجَزتَ إضمارَ الصّفة ها هنا لأجزتَ: أنت الَّذي تكلّمتُ وأنا أريد الَّذي تكلّمتُ فيه"[٢]. ونقل النّحّاس عن الكسائيّ قوله: " قال البصريّون التّقديرُ: يوما لا تجزي فيه نفسٌ عن نفسٍ شيئًا، ثمّ حذفَ (فيه). قال الكسائيُّ: هذا خطأٌ لا يَجوز حذفُ (فيه)، ولو جاز هذا؛ لجاز: الّذي تكلمت زيد، بمعنى: تكلّمت فيه، قال: ولكنّ التّقدير: واتّقوا يوما لا تَجزيه نفسٌ، ثمّ حَذفَ الهاء"[٣].

واعترَضَ الفرّاءُ والنّحّاسُ على هذا الوجه، فقال الفرّاءُ: "وإذا قلت: كلّمتُك كان غير كلّمتُ فيك، فلمّا اختلفَ المعنى لم يَجُز إضمارُ الهاء مكان (فِي)، ولا إضمارُ (فِي) مكان الهاء"[٤].

وقال النّحّاسُ: " الّذي قالَه الكسائيّ لا يلزمُ؛ لأنّ الظّروف يُحذفُ منها، ولا يُحذفُ مِن غيرِها، تقولُ: تكلّمت في اليومِ، وكلّمت، وتكلّمت اليومَ، هذا احتجاج البصريّين"[٥].

والّذي يُفهم من ردّ الفرّاءِ والنّحّاس على رأي الكسائيّ، ترجيحهما للوجه الأوّل الّذي قال به سيبويه وأهلُ البصرة، على الرّغم مِن أنّ القرطبيّ نقل عن الفرّاء جوازَ التّقديرين، ولم يتعرّض لرأي الفرّاء في نقده للوجه الّذي قال به الكسائيّ[٦].

ومِن العلماءِ مَن يرى جوازَ الجمعِ بين التّقديرين، وهو قولُ الأخفش[٧]، والزّجّاج[٨]، وحكى أبو العبّاس المهدويّ جواز التّقديرين عند سيبويه[٩].

---

(١)ينظر: معاني القرآن للفرّاء (٣٢/١).

(٢)معاني القرآن للفرّاء (٣٢/١).

(٣)ذكر هذا التّعليل النّحّاس ونسبه للكسائيّ. ينظر: إعراب القرآن للنّحّاس(٢٢١/١).

(٤)معاني القرآن للفراء(٣٢/١).

(٥)إعراب القرآن للنّحّاس(٢٢١/١).

(٦)ينظر: تفسير القرطبيّ (٣٧٧/١).

(٧)ينظر: معاني القرآن للأخفش(٩٢/١-٩٣).

(٨)ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزّجّاج (١/ ١٢٨).

(٩)ينظر: البحر المحيط (٣٠٧/١)، والدّرّ المصون (٣٣٦/١).

وذكر السّمين الحلبيّ وجهًا آخر نقله عن جماعة من أهل الكوفة؛ وهو جوازُ أن يكون التّقدير: يومًا يوم لا تَجزي نفسٌ، ويكونُ (اليوم) الثّاني بدلًا من (يوم) الأوّل، ثمّ حُذف المضاف، وأُقيمَ المضافُ إليه مُقامه، وحينئذٍ لا يَحتاج إلى تقديرِ ضميرٍ عائدٍ؛ لأنّ الظُّروف عندما تُضافُ إلى جملةٍ بعدها لا يَجوزُ فيها أن يؤتى بضميرٍ إلّا في حالةِ الضّرورة[1].

ثانيهما: أن تكونَ جملةُ (لا تجزي) في موضعِ نصبٍ على الحال، ويكونُ التّقديرُ: لا تَجزي نفسٌ شيئًا عن نفسٍ، وهذا الوجهُ أجازه أبو البقاء العكبَريّ[2].

❁ موقفُ الواحديّ من رأيِ الفرّاء.

يَقفُ الواحديُّ في هذه المسألةِ موقفَ المُوافق لرأي الفرّاءِ وسيبويهِ وجمهور البصريّين، وردّ رأي الكسائيّ، بل أيّد موقفَه بنقد علماءِ البصرة والكوفة لقول الكسائيّ، يقول الواحديُّ: " قال الفرّاءُ والزّجّاجُ وجماعةُ النّحويّين: لا يَلزم ما ذكره الكسائيُّ؛ لأنّ حرفَ الجرّ مع الظّروفِ جائزةُ الحذف، ألا ترى أنّك تقول: أتيتك يوم الخميس، وفي يوم الخميس، فيكون المعنى واحدًا، وإذا قلتَ: كلّمتك، كان غيرَ معنى كلّمت فيك، فلمّا اختَلف المعنى مع الأسماء الّتي لا تكون ظُروفًا لم يَجُز إضمارُ الصّفة معها. و (اليوم) من أسماءِ الزّمان، وأسماءُ الزّمان يكون فيها ما لا يكونُ في غيرِها"[3].

مسألة في مجيء الفعل (توفاهم) بين الماضي والمُضارع من قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾[4].

❁ نصُّ الواحديّ في المسألة.

قال الواحديُّ: " **قوله تعالى: (إن الذين تَوَفَّاهُمُ الملائكة ظالمي أنفسهم) قال الفرَّاءُ: إن شئتَ جعلتَ (توفاهم) ماضيًا، ولم تضمرْ (تاء) مع التّاء... ، وإن شئت كان على الاستقبالِ، تريد: إنَّ الذين تتوفاهم، وكلُ موضعٍ اجتمع فيه (تاءان) جاز فيه إضمارُ إحداهما**"[5].

([1])ينظر: الدّرّ المصون (٣٣٦/١).

([2])ينظر: التّبيان للعكبري (٦٠/١).

([3])البسيط (٤٧١/٢).

([4])سورة النساء، آية (٩٧).

([5])البسيط (٥٣/٧).

❁ رأي الفرَّاء في المسألة.

نقل الواحديُّ رأيَ الفرَّاءِ في إعرابِ قوله: (توفَّاهم)، حيثُ إنَّ الفرَّاءَ يرى جوازَ مجيء الفعلِ في معنى الماضي أو في معنى الاستقبال[١].

❁ دراسة المسألة.

ذكرَ العُلماءُ في إعراب قوله: (توفَّاهم) وجهين:

الأوَّل: أن يكونَ قولُه: (توفَّاهم) جاء على معنى المُضِي، وحُذفت منه علامةُ التَّأنيث للفصل[٢]؛ ولأنَّ الفاعلَ (الملائكة) مُؤنَّثٌ غير حقيقي، ويكون تذكير الفعلِ؛ لأنَّ فاعلَه بمعنى الجميع، والعرب قد تخاطب الواحد بلفظ الجمع[٣].

وأرجع الزَّجَّاجُ علَّةَ تذكيرِ الفعلِ بأنه فعلٌ جمع[٤]، وقد وضَّح ابنُ عاشورٍ هذه العلَّة بقولِه: "وإنَّما لم يُقرن بعلامةِ تأنيثِ فاعل الفعلِ؛ لأنَّ تأنيثَ صيغِ جموعِ التَّكسيرِ تأنيث لفظي لا حقيقي، فيجوزُ لحاقُ تاء التأنيثِ لفعلها، تقول: غزتِ العربُ، وغزى العربُ"[٥].

وكلٌّ من تَذْكيرِ الفعلِ وتأنيثِه جائزٌ هنا، وعلى هذا تكونُ العبارةُ حكايةَ حالٍ ماضيةٍ، ويكونُ سحبُ حكمِهم على جميعِ مَن كانت حالُهُ مِثلَ حالِهم بطريقِ القياسِ[٦].

وهذا القول أجازه جماعةٌ من أهلِ العلمِ؛ منهم الفرَّاء، والطَّبريُّ[٧]، والنَّحَّاس[٨]، والثَّعلبيُّ[٩]، وهو اختيار ابن عاشور[١٠].

وعلَّلَ مَن أجازَ هذا المعنى بأمرين[١١]:

---

(١)ينظر: معاني القرآن للفراء (٢٨٤/١).

(٢)معنى الفصل: أنَّ المفعول (الضمير) فصل بين الفعلِ والفاعلِ.

(٣)ينظر: تفسير الطبري (١١١/٩)، وفتح القدير (٥٠٤/١)، وروح المعاني (١٢١/٣).

(٤)ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٩٤/٢).

(٥)التحرير والتنوير (١٧٤/٥).

(٦)تفسير المنار (٢٨٩/٥).

(٧)ينظر: تفسير الطبري (١١١/٩).

(٨)ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٤٨٤/١).

(٩)ينظر: تفسير الثعلبي (٣٧١/٣).

(١٠)ينظر: التحرير والتنوير (١٧٤/٥).

(١١)ينظر: معاني القرآن للفراء (٢٨٤/١)، والكشَّاف (٥٨٧/١)، وتفسير النسفي (٢٣٥/١)، وفتوح الغيب للطيبي (١٣٠/٥)، والبحر المحيط (٤٠/٤).

١. أنَّ هذا الوجه وردَ نظيره في القرآن، وذلك مثل قولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْبَقَرَ تَشَٰبَهَ عَلَيْنَا﴾[١]، وهذا فيه دلالةٌ واضحةٌ على جوازِ هذا الوجه.

٢. ورود قراءة أيَّدت هذا المعنى، وهي قراءةُ الحسن بن عمران[٢]، حيثُ قرأَ قولَه: (توفَّتْهم) بمعنى الفعل الماضي وسكون التَّاء من غيرِ ألف، وهي قراءةٌ شاذَّة[٣].

وقدَّر الزَّجَّاجُ معنى الآية بقوله: " إنَّ الذين توفَّتْهم الملائكةُ"[٤]، وعلى هذا التَّقدير تكون هذه الآيةُ إخبارًا عن حالِ أقوامٍ معينين انقرضوا ومضوا[٥].

الثَّاني: أن يكونَ قوله: (توفَّاهم) بمعنى الاستقبال، ويكون معنى الآية: إنَّ الذين تتوفَّاهم الملائكةُ[٦]، وعلى هذا التَّقديرِ تكون الآية عامةً في حقِّ كلِّ مَن كان بهذه الصفة[٧].

وأصلُ الفعلِ (تتوفَّاهم) فحُذِفت إحدى التَّاءين وهو رأي الفرَّاءِ، والطَّبريِّ[٨]، والنَّحَّاس[٩]، قال الفرَّاءُ: " وكلُّ موضعٍ اجتمع فيهِ تاءان جاز فِيهِ إضمارُ إحداهما"[١٠]، ويرى الزَّجَّاجُ حَذفَ التَّاء الثَّانية[١١]، وقد تابعه على هذا الرأيِ النَّسفيُّ[١٢]، والطِّيبيُّ[١٣].

وهذا الوجه جائزٌ عند الفرَّاءِ، والطَّبريِّ، والزَّجَّاجِ[١٤]، والزَّمخشريِّ[١]، وابن عطية[٢]، وغيرهم كثير.

---

(١)سورة البقرة، آية (٧٠).

(٢)هو أبو عبدالله وقيل: أبو علي الحسن بن عمران العسقلاني، تتلمذ على عددٍ من العلماءِ؛ منهم عطية بن قيس وعليه قرأ القرآن، وعمر بن عبد العزيز، ومكحول الشَّامي، ويزيد بن عبد الله بن قسيط، توفي سنة (١٣١هـ) وقيل: (١٤٠هـ). ينظر: تهذيب الكمال (٢٨٩/٦)، وتاريخ الإسلام (٦٣٢/٣).

(٣)ينظر: شواذ القراءات للكرماني (ص١٤٢).

(٤)معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٩٤/٢).

(٥)تفسير الرازي (١٩٥/١١)، وتفسير غرائب القرآن للنيسابوري (٤٧٩/٢).

(٦)ينظر: تفسير الطبري (١١٢/٩).

(٧)ينظر: تفسير الرازي (١٩٥/١١)، واللباب لابن عادل (٥٨٨/٦).

(٨)ينظر: تفسير الطبري (١١٢/٩).

(٩)ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٤٨٤/١).

(١٠)معاني القرآن للفراء (٢٨٤/١).

(١١)ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٩٤/٢).

(١٢)ينظر: تفسير النسفي (٢٣٥/١).

(١٣)ينظر: فتوح الغيب (١٣٠/٥).

(١٤)ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٩٤/٢).

ويرى العُكبريُّ أنَّ مجيء هذا الوجه بمعنى الاستقبال هو الأصل، وعدَّ الوجهَ الذي بمعنى المضي جائزًا[٣].

وجعل محمد رشيد رضا هذا الوجهَ هو الأقربُ[٤].

والذين أجازوا هذا الوجه علَّلوا ذلك من ثلاثةِ أوجه[٥]:

١. أنَّ مثلَ هذا الوجه جاء نظيره في القرآن الكريمِ من عدةِ آيات، منها قولُه تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾[٦]، وقوله تعالى: ﴿فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقَدْ أَبْلَغْتُكُم﴾[٧].

٢. أنَّ العربَ تفعلُ ذلك، إذا اجتمعتْ تاءان في أوَّلِ الكلمةِ، ربَّما حذفت إحداهُما وأثبتتِ الأخرى، وربَّما أَثْبَتَتْهُما جميعًا.

٣. أنَّ هذا المعنى يُؤيِّده قراءةُ إبراهيم النَّخعي (تُوَفَّاهُمُ) بضمِّ التَّاءِ على أنَّه مضارعُ (وفيت) والمعنى: إنَّ اللهَ يُوفي الملائكة أنفسهم فيتوفونها، أي: يمكنهم من استيفائها فيستوفونها[٨].

ويدل عليه أيضًا قراءةُ البزيِّ بتشديدِ التَّاء في (توفاهم)، للدلالةِ على التَّاء المحذوفة[٩].

ونقلَ الواحديُّ جواز كلا الوجهين، وعزا هذا القول للكسائيِّ[١٠].

❁ موقف الواحديّ من رأيِ الفرَّاء.

الواحديُّ في هذا الموضع لم يُبَيِّن موقفه من رأيِ الفرَّاء، ولكن عند النَّظرِ في هذه المسألةِ نجد أنَّ الواحديَّ يُوافقُ رأيَ الفرَّاءِ في جوازِ كلا الوجهين، ويتَّضحُ ذلك من وجهين:

---

(١)ينظر: الكشاف (٥٨٧/١).

(٢)ينظر: المحرر الوجيز (١١٨/٢).

(٣)ينظر: التبيان للعكبري (٣٨٤/١).

(٤)ينظر: تفسير المنار (٢٨٩/٥).

(٥)ينظر: معاني القرآن للفراء (٢٨٤/١)، وتفسير الطبري (١١٢/٩).

(٦)سورة الأنعام، آية (١٥٢).

(٧)سورة هود، آية (٥٧).

(٨)ينظر: المحتسب(١٩٤/١)، والبحر المحيط (٤٠/٤)، وروح المعاني (١٢١/٣).

(٩)ينظر: الوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية (ص١٦١)، والعنوان في القراءات السبع (ص٨٥)، والنشر في القراءات العشر (٢٣٢/٢).

(١٠)ينظر: البسيط (٥٣/٧).

١. أنَّ الواحديَّ عرض قول الفرَّاءِ في هذه المسألة، بل أيَّد موقفه بذكرِ موافقة الكسائي والزَّجَّاج لرأيِ الفرَّاء، وفي ذلك يقول: " ونحو هذا قال الكسائيُّ والزَّجَّاجُ"[١].

٢. لا يُوجد في المسألةِ آراء أخرى تخالفُ رأيَ الفرَّاءِ، وهذا فيه دَلالة واضحة على موافقة الواحديِّ لقول الفرَّاءِ.

مسألةٌ في معنى (أرأيتكم) والأحكامُ النَّحويَّة المترتبة عليها في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ﴾[٢].

❁ نصُّ الواحديِّ في المسألةِ.

قال الواحديُّ: " **قوله تعالى: (قل أرأيتكم) الآية، قال الفراءُ: للعربِ في (أرأيت) لغتان ومعنيان؛ أحدهما: رؤيةُ العينِ، فإذا أردتْ هذا عدَّيت الرؤية بالضميرِ إلى المخاطبِ وتصرف سائرَ الأفعالِ، تقولُ للرجل: أرأيتَك على غيرِ هذه الحالِ، تريد: هل رأيت نفسَك؟... والمعنى الآخر: أن تقولَ: أرأيتك، وأنت تريدُ: أخبرني... وتترك (التَّاءَ) إذا أردت هذا المعنى موحدةً على كلِّ حالٍ... وإنَّما تركت العربُ (التَّاءَ) واحدةً؛ لأنَّهم لم يريدوا أن يكونَ الفعلُ واقعًا من المخاطبِ على نفسِه... وموضع (الكاف) نصبٌ وتأويله رفعٌ؛ لأنَّ الفعلَ مُحولٌ عن (التَّاءِ) إليها**"[٣].

❁ رأيُ الفرَّاءِ في المسألة.

نقل الواحديُّ عن الفرَّاءِ المعاني التي يتضمَّنُها الفعلُ (أرأيتكم)، فالفرَّاءُ يرى أنَّ الفعلَ (أرأيتك) يأتي بمعنى: رؤية العينِ، ويأتي بمعنى: أخبرني، وفي كلا المعنيين أراد الفرَّاءُ أن يستدلَّ على اسميَّةِ (الكاف)في الفعلِ (أرأيتك)، وسنُوضحُ ذلك في دراسة المسألةِ.

❁ دراسةُ المسألةِ.

جاء معنى قوله: (أرأيتك) في لغةِ العربِ على ثلاثة معانٍ:

الأوَّل: أن تكونَ بمعنى الرؤيةِ البصريَّةِ وبهذا المعنى فإنَّ الفعلَ يتعدى إلى مفعولٍ واحد، ويكون إعرابُ (التَّاء) فاعلًا، وتكون (الكاف) في محلِّ نصب مفعولًا به، وهو قولُ الفرَّاءِ[٤]، ونقله عنه السِّيرافيُّ[٥].

---

(١)البسيط (٥٣/٧).

(٢)سورة الأنعام، آية (٤٠).

(٣)البسيط (١٢٦/١٢٥/٨).

(٤)ينظر: معاني القرآن للفراء (٣٣٣/١).

(٥)ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (١٤٧/٢).

وقد استدلَّ الفرَّاءُ بهذا المثالِ على اسميَّة (الكاف)، وهو قولٌ مردودٌ عند البصريين، فقد ردَّ عليه المُبرِّدُ، فقال: " إنَّ (الكاف) هنا زائدةٌ تدلُّ على معنى المخاطبة، وَالدَّليل على ذَلك أَنَّك إِذا قلت: أرأيتك زيدًا، فَإِنَّمَا هي أَرَأَيْت زيدًا؛ لأنَّ (الكَاف) لَو كَانَت اسْما استَحَالَ أَن تعدى (رَأَيْت) إلى مفعولين"[١].

الثَّاني: أن تكونَ بمعنى (أخبرني)، وفي هذا المعنى وقعَ نزاعٌ بينَ النُّحاةِ في إعرابِ (الكاف) من (أرأيتك)، وجاء هذا الخلافُ على ثلاثةِ مذاهبَ:

١. أن تكونَ (الكاف) حرفًا زائدًا يدلُّ على الخطابِ خُلع عنها دلالةُ الاسميَّةِ، وتكون (التَّاء) في (أرأيتك) اسمًا في محلِ رفعٍ فاعل، وتَلْزَمُ (التَّاء) حالةً واحدةً وهي الفتحةُ، وتتغيَّرُ (الكاف) في حالِ الإفرادِ والتَّثنيةِ والجمعِ، فتقول للمُفردِ المُذكرِ: أرأيتَكَ يا رجُلُ، وفي الاثنين: أرأيتَكُما يا رجُلانِ، ولجماعة الذُّكور: أرأيتَكُم يا رجالُ، وكذلك الحالُ عند إفرادِ المُؤنَّث وجمعِ الإناثِ؛ وذلك أنَّهم استغنوا بِما يظهرُ من التَّثنيةِ والجمعِ والتَّأنيثِ عن تغييرِ (التَّاء).

وهذا الوجهُ قالَ بهِ سيبويهِ[٢]، وتابعه الأخفشُ[٣]، والمُبرِّدُ[٤]، وجميعُ البصريين[٥].

ومِن البصريين مَن جعلَ (الكاف) حرفًا زائدًا يدلُّ على تأكيدِ الخطابِ، وهو قول ابنِ السَّراجِ[٦]، ووافقه السِّيرافيُّ[٧]، وابنُ خالويهِ[٨].

واحتجَّ أصحابُ هذا المذهبِ على زيادةِ (الكاف) بثلاثةِ أمور[٩]:

أ- أنَّ (التَّاء) لا يُستغنى عنها، بخلافِ (الكاف)، فإنَّه يجوزُ ألَّا تُذكر، وما لا يُستغنى عنه أولى بالفاعليَّةِ.

---

(١)ينظر: المقتضب (٢٧٧/٣).

(٢)ينظر: الكتاب (٢٤٥/١).

(٣)ينظر: معاني القرآن للأخفش (٢٩٩/١).

(٤)ينظر: المقتضب (٢٧٧/٣).

(٥)ينظر: تفسير الطبري (٣٥١/١١)، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج (٢٤٦/٢)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (١٠٧/١).

(٦)ينظر: الأصول في النحو (١٣٠/٢).

(٧)ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (١٤٧/٢).

(٨)ينظر: إعراب ثلاثين سورة من القرآن (ص٢٠٢).

(٩)ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (١٤٧/٢)، والمسائل الحلبيات (ص٧٦)، والخصائص (١٨٧/٢)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢٤٧/١)، والجنى الداني (ص٩٣).

ب- أنَّ (التَّاء) أجمع العلماءُ على فاعليتها، بخلافِ (الكاف).

ت- أنَّهم قاسوا زيادةَ (الكاف) على قولِ العربِ: ذلك، وتلك، وهُنالك، وأولئك، ورويدك، وغيرها من الكلماتِ التي جاءت فيها (الكاف) حرفًا زائدًا لا ضميرًا، وهو كثيرٌ في كلامِ العربِ.

وهذا الوجهُ اختاره الزَّجَّاجُ[1]، وابنُ جنيٍّ[2]، وهو الصحيحُ عند السِّيرافيِّ وابنِ مالك[3]، وجماهيرِ أهل العلمِ[4]، ولم أقف على قولٍ يُضعِّفُ هذا الوجهَ، وفي هذا يقولُ الزَّجَّاجُ: " والذي يذهبُ إليه النَّحويون الموثوقُ بعلمِهم أنَّ (الكاف) لا موضعَ لها، وإنَّما المعنى: أرأيت زيدًا ما حاله، وإنَّما (الكاف) زيادةٌ في بيانِ الخطاب"[5].

٢. أن تكونَ (الكاف) لفظُها لفظَ نصبٍ وتأويلها تأويلَ رفعٍ، فـ(الكاف) في هذا الوجهِ تكونُ اسمًا في موضعِ رفعٍ؛ لأنَّها بمنزلةِ: خذ زيدٌ، وتكون (التَّاء) حرفًا لا محلَّ له من الإعرابِ، وعليه فإنَّه يكون التَّقدير: أرأيت أنت نفسك، وهذا القولُ انفردَ به الفرَّاءُ[6]، ووافقه ابنُ الأنباريِّ، وعزاه إليه الواحديُّ[7].

وقاسَ الفرَّاءُ هذه (الكاف) وجعلها بمنزلةِ قولهم: دونك زيدًا، فهذه (الكاف) جاءت في اللَّفظِ في محلِّ خفضٍ، وهي في المعنى في محلِّ رفعٍ؛ لأنَّها مأمورةٌ، فكذلك هذه (الكاف) موضعها نصبٌ وتأويلها رفعٌ[8].

واحتجَّ الفرَّاءُ أيضًا، فقال: لو كانت (الكاف) توكيدًا لوقعتِ التَّثنيةُ والجمعُ على (التَّاء)، كما يقعان عليها عند عدمِ (الكاف)، فلما فُتحتِ (التَّاء) في خطابِ الجمعِ، ووقعتْ علامةُ الجمعِ على (الكاف)، دلَّ ذلك على أنَّ (الكاف) غير مذكورٍ للتَّوكيد. ألا ترى أنَّ (الكاف) لو سَقطتْ لم يصلح أن يُقال لجماعة: أرأيت، فثبتَ بهذا انصرافُ

---

(1) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٢٤٦/٢).

(2) ينظر: سر صناعة الإعراب (٣٠٩/١).

(3) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (١٤٧/٢)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢٤٧/١).

(4) ينظر: مغني اللبيب (ص٢٤٠).

(5) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٢٤٦/٢).

(6) ينظر: معاني القرآن للفراء (٣٣٣/١).

(7) ينظر: البسيط (١٢٨/٨).

(8) ينظر: معاني القرآن للفراء (٣٣٣/١)، والبسيط (١٢٦/٨-١٢٧).

الفعلِ إلى (الكاف)، وأنَّها واجبةٌ لازمةٌ مفتقرٌ إليها[١]، وهذا القولُ عزاه الواحديُّ لابنِ الأنباريِّ[٢].

وقد ردَّ الواحديُّ على الفرَّاءِ وابنِ الأنباريِّ حُجَّتهما، فقال: إنَّ هذه الحجَّةَ تبطلُ بـ(كاف) (ذلك وأولئك)، فإنَّ علامةَ الجمعِ تقعُ عليها مع أنَّها حرفٌ للخطاب، مجردٌ عن الاسميَّة[٣].

كما أنَّ كثيرًا من النُّحاةِ اعترضَوا على الفرَّاءِ، وبيَّنوا فاسد قوله، وذلك من عِدةِ وجوه[٤]:

أ- أنَّ (الكاف) ليست من ضمائرِ الرَّفعِ.

ب- أنَّ (التَّاء) لا يجوزُ الاستغناء عنها، بخلاف (الكاف) فإنَّه يجوز الاستغناء عنها.

ت- أنَّ (الكاف) لو كانت اسمًا؛ لوجبَ أن تكون المفعولَ الثَّاني في المعنى، والمخاطَب لا يكون الغائبَ، وعليه فإنَّ (الكاف) لا موضعَ لها من الإعراب.

ث- وقد ذكر أبو عليٍّ الفارسيُّ وأبو البقاءِ العُكبريُّ وجهًا رابعًا ردًّا به مقالة الفرَّاءِ؛ وهو أنَّ (الكاف) لا رافع لها، فهي ليست فاعلًا؛ لأنَّ (التَّاء) هي الفاعلُ، ولا يجوزُ أن يكونَ لفعلٍ فاعلانِ[٥]، وهذا الرَّد مُجانبٌ للصَّوابِ؛ لأنَّ الفرَّاءَ لا يرى أنَّ (التَّاء) فاعلًا، وإنَّما جعلها حرفَ خطابٍ، فلا يلزمُ على مذهبِهما أن يكونَ فاعلان لفعلٍ واحدٍ[٦].

فهذا القولُ ضعَّفه جمعٌ من النَّحويين، ووصفه بعضُهم بالشُّذوذِ، وممن وصفه بذلك؛ المُبرِّد[٧]، والزَّجَّاج[٨]، ومكيّ بن أبي طالبٍ[٩]، والواحديّ[١٠]، وغيرهم كثير،

---

(١)ينظر: معاني القرآن للفراء (٣٣٣/١)، والبسيط (١٢٨/٨)، وتفسير الرازي (٥٣٢/١٢)، والدر المصون (٦٢١/٤).

(٢)ينظر: البسيط (١٢٨/٨).

(٣)ينظر: البسيط (١٢٨/٨)، وتفسير الرازي (٥٣٢/١٢).

(٤)ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه (٣٩/١)، والتبيان للعكبري (٤٩٥/١)، والجنى الداني (ص٩٣).

(٥)ينظر: المسائل العسكريات (ص٧٨)، والتبيان للعكبري (٤٩٥/١).

(٦)ينظر: التذييل والتكميل (٢٠٤/٣).

(٧)ينظر: المقتضب (٢٧٧/٣).

(٨)ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٢٤٦/٢).

(٩)ينظر: المشكل (٢٥١/١).

(١٠)ينظر: البسيط (١٢٨/٨).

ولم أقف على رأيٍ يُناصرُ قولَ الفرَّاءِ سوى ما حكاه الواحديُّ عن ابنِ الأنباريِّ، وقد مرَّ بيانُه في السَّابق.

٣. أن تكونَ (الكاف) في موضعِ نصبٍ على أنَّه مفعولٌ أوَّلٌ، وتكون (التَّاء) في محلِّ رفعٍ فاعلٍ، ويكون التَّقدير: أرأيت نفسَك، وهذا القولُ للكسائيِّ، وقد نسبه إليه جمعٌ من النُّحاةِ؛ منهم ابنُ خالويه[١]، وأبو حيَّان[٢]، والمراديُّ[٣]، والسمينُ الحلبيُّ[٤]، وهذا الوجهُ فيه ضعفٌ.

وقد استدلَّ النُّحاةُ على ضعفه من ثلاثةِ أوجهٍ ذكرها العُكبريُّ في التِّبيان، وهي[٥]:

أ- أنَّ هذا الفعلَ يتعدَّى إلى مفعولين، نحو: أرأيتك زيدًا ما صنع، فلو كانت (الكاف) مفعولًا لتعدَّى الفعلُ إلى ثلاثةِ مفاعيل، وهذا لا يجوز.

ب- أنَّ (الكاف) لو كانت مفعولًا لأصبحت هي الفاعلُ في المعنى، وليس المعنى على ذلك، إذ ليس الغرضُ: أرأيت نفسك؛ بل: أرأيت غيرَك، ولذلك قلتَ: أرأيتك زيدًا، و(زيد) غير المخاطبِ، ولا هو بدلٌ منه.

ت- لو كانت (الكاف) منصوبةً؛ لظهرت علامةُ التَّثنيةِ والجمعِ والتَّأنيثِ على (التَّاء)، فتقول: أرأيتماكما، وأرأيتموكم، وأرأيتكن.

وبناءً على هذه الأدلَّةِ فإنَّ العلماءَ حكموا بفسادِ قولِ الكسائيِّ، ولم أقف على قولٍ يُؤيِّدُ هذا الوجه.

الثَّالث: أن تكون بمعنى (انتبه)، نحو قولهم: أرأيتك زيدًا فإنِّي أحبُّه، أي: انتبه له فإنِّي أحبُّه، ذكر هذا المعنى أبو عليٍّ الفارسيُّ[٦]، ووافقه ابنُ الأثيرِ[٧].

❁ موقف الواحديِّ من رأيِ الفرَّاءِ.

خالف الواحديُّ قولَ الفرَّاءِ في هذه المسألةِ، وذلك من ثلاثةِ أوجهٍ:

---

(١)ينظر: إعراب ثلاثين سورة (ص٢٠٢).

(٢)ينظر: ارتشاف الضرب (٩٨١/٢).

(٣)ينظر: الجنى الداني (ص٩٣).

(٤)ينظر: الدر المصون (٦١٩/٤).

(٥)ينظر: التبيان للعكبري (٤٩٥/١).

(٦)ينظر: المسائل الحلبيات (ص٧٧-٧٨).

(٧)ينظر: البديع في علم العربية (٤٥٩/١).

١. أنَّ الواحديَّ نقلَ قولَ الزَّجَّاجِ وأبي عليٍّ الفارسيِّ في ردِّهما لرأيِ الفرَّاءِ، وفي هذا يقول: " قال الزَّجَّاجُ: وهذا القولُ لم يقلْه النَّحويون القدماءُ وهو خطأٌ"، ويقولُ أيضًا: " قال أبو عليٍّ: قولهم: أرأيتَك زيدًا ما فعل، بفتح (التَّاء) في جميعِ الأحوالِ، فالقولُ في ذلك أنَّ (الكاف) في (أرأيتك) لا يخلو من أن يكونَ للخطابِ مجردًا، ومعنى الاسمِ مخلوع منه"[١].

٢. أنَّه ردَّ قولَ الفرَّاءِ حينما نقلَ رأيَ ابن الأنباريِّ ومُناصرته لقولِ الفرَّاءِ، وقد بيَّنتُ ذلك في السَّابقِ.

٣. أنَّه صرَّح بصِحَّةِ مذهب البصريين، وفي ذلك يقولُ: " والصحيح مذهب البصريين، وهذا الذي قاله يبطل بكاف ذلك وأولئك"[٢].

ونستنتجُ من خلالِ ما سبقَ؛ أنَّ الواحديَّ يُوافقُ البصريين في صِحَّةِ مذهبهم، ويُخالفُ الفرَّاءَ فيما ذهبَ إليه.

الفعل (تشركوا) بين النَّصبِ والجزمِ في قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْۖ أَلَّا تُشْرِكُواْ بِهِۦ شَيْـًٔا﴾[٣].

❁ نصُّ الواحديِّ في هذه المسألةِ.

قال الواحديُّ: " **وأما موضع (تشركوا) فذكرَ الفراءُ فيه قولين: أحدهما: وهو الظاهرُ أنَّه نصبٌ بـ(أن)، ويجوز أن يكونَ في موضعِ جزمٍ بـ(لا) على النَّهي كقولك: أمرتُك ألا تذهبَ إلى زيدٍ، بالنَّصب، وأن لا تذهبْ، بالجزم**"[٤].

❁ رأيُ الفرَّاءِ في المسألةِ.

عرض الواحديُّ رأيَ الفرَّاءِ في إعرابِ (تشركوا)، فالفرَّاءُ يرى جوازَ النَّصبِ والجزمِ[٥]، وفي دراسةِ المسألةِ سيأتي مزيدُ إيضاح إن شاءَ اللهُ تعالى.

❁ دراسة المسألة.

اختلف النُّحاةُ والمفسرون في إعرابِ الفعلِ (تشركوا)، وجاء ذلك على وجهين:

---

(١)البسيط (١٢٧/٨).

(٢)البسيط (١٢٧/٨).

(٣)سورة الأنعام، آية (١٥١).

(٤)البسيط (٥٢٣/٨).

(٥)ينظر: معاني القرآن للفراء (٣٦٤/١).

أحدهما: أن تكونَ (أن) مفسرةً لفعلِ التِّلاوة وتكون بمعنى (أي)، ونحو هذا وردَ في القرآنِ الكريمِ، مثل قوله تعالى: ﴿وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُواْ﴾[1] بمعنى: أي امشوا، وتكونَ (لا) بعدها للنَّهي، ويكونَ الفعلُ (تشركوا) مجزومًا بحذف النونِ، وهذا الوجه أجازه الفرَّاءُ في أحدِ قوليه، وهو المختارُ عنده، وفي ذلك يقول: "والجزمُ فِي هَذِه الآيةِ أحبُّ إليَّ"[2]، بدلالة الآيةِ التي بعده في قوله تعالى: ﴿وَأَوْفُواْ ٱلْكَيْلَ﴾[3]؛ فجعلت أوّله نهيا لقوله: ﴿وَأَوْفُواْ ٱلْكَيْلَ﴾[4]، وقد بيَّن السَّمينُ الحلبيُّ استنادَ الفرَّاءِ لهذا الدليل فقال: " قلت: يعني فعطفُ هذه الجملة الأمريَّة يُقوي أنَّ ما قبلها نهيٌ؛ ليتناسبَ طرفا الكلام"[5]، وقال أبو السُّعود: " و(أنْ) في قولِه تعالَى: (ألاَّ تُشْرِكُواْ بِهِ) مفسرةٌ لفعلِ التلاوةِ المعلَّقِ بما حرم، و(لا) ناهيةٌ كما يُنبئ عنه عطفُ ما بعده من الأوامرِ والنَّواهي عليه"[6].

وجعل أبو جعفرٍ النَّحَّاسُ علة جزمِ الفعلِ (تشركوا) بقولِه: " لأنَّ بعده: ولا تفعلوا كذا"[7]، يقصد دلالةَ ما بعده في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ وَلَا تَقْرَبُواْ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَلَا تَقْتُلُواْ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾[8]، حيث جاء قوله: ولا تقتلوا، ولا تقربوا، مجزومًا بـ(لا) النَّاهية، وإلى هذا التَّعليل ذهب مكيُّ بنُ أبي طالب[9]، والقرطبيُّ[10].

وقد أوضحَ السَّمينُ الحلبيُّ معنى كونِها تفسيريَّة، فقال: " إنَّ (أن) تفسيريَّةٌ؛ لأنَّه تقدَّمَها ما هو بمعنى القولِ لا حروفه"[11].

وذكر ابنُ الشَّجريِّ أنَّ (أنْ) المُفسِّرة تُؤدي معنى القول، فكأنَّه قيل: أقول: لا تُشركوا به شيئًا[1]، وزاد ابنُ هشامٍ وجعلَ تقديرَ المعنى بقولِه: أَقُول لكم: لَا تُشْرِكُوا بِهِ

([1])سورة ص، آية (٦).
([2])معاني القرآن للفراء (٣٦٤/١).
([3])سورة الأنعام، آية (١٥٢).
([4])ينظر: معاني القرآن للفراء (٣٦٤/١).
([5])الدر المصون (٢١٤/٥).
([6])إرشاد العقل (١٩٨/٣).
([7])إعراب القرآن للنحاس (١٠٦/٢).
([8])سورة الأنعام، آية (١٥١).
([9])ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية (٢٢٣٧/٣).
([10])ينظر: تفسير القرطبي (١٣١/٧).
([11])الدر المصون (٢١٣/٥).

شَيْئًا وأحسنوا بالوالدين إحساناً[٢]، وقدَّره الرَّازيُّ بقوله: أتلُ ما حرَّم ربُّكم عليكم، أي: لا تشركوا، أي: ذلك التَّحريم هو قوله: ألَّا تُشركوا به شيئًا[٣]. وقدَّره أبو السُّعود بقوله: أتلُ ما حرَّمَ ربُكم أن لا تشركوا ولا تُسيئوا إلى الوالدين[٤].

وهذا الوجهُ أجازه الطَّبريُّ[٥]، والزَّمخشريُّ–وهو المُختار عنده–[٦]، وابنُ الشجريِّ[٧]، والباقوليُّ[٨]، وهو الصحيحُ عند ابنِ عطيةَ[٩]، ولم يذكر النَّسفيُّ غيره[١٠]، ونقلَ ابنُ هشامٍ تجويز هذا الوجه[١١].

وجزمَ النيسابوريُّ[١٢] بصحَّةِ هذا الوجه، فقال: " (أن) مفسرة؛ أي ذلك التَّحريمُ هو قوله: أَلَّا تُشْرِكُوا، وهذا في النَّواهي واضحٌ، وأما الأوامر فيُعلم بالقرينةِ أنَّ التَّحريمَ راجعٌ إلى أضدادِها؛ وهي الإساءةُ إلى الوالدين وبخسِ الكيلِ والميزانِ وتركِ العدلِ في القولِ ونكث عهد الله. ولا يجوزُ أن يَجعل (أن) ناصبةً وإلا لزمَ عطفُ الطلبِ؛ أعني الأمرَ على الخبرِ"[١٣].

ثانيهما: أن تكونَ (أن) ناصبةً للفعلِ المُضارعِ، وتكون (لا) بعدها إما زائدةٌ، وإمَّا نافية، ومعلومٌ أنَّ النافيةَ لا تكون عاملةً، وإنَّما تأتي مُهملةً، ويكون الفعلُ بعد (أن) منصوبًا بها، فنقول: إنَّ الفعلَ (تشركوا) جاء منصوبًا بـ(أن)، وهذا الوجه أجازه

---

(١)ينظر: أمالي ابن الشجري (٧٣/١-٧٤).

(٢)ينظر: مغني اللبيب (ص٣٣١).

(٣)ينظر: تفسير الرازي (١٧٧/١٣).

(٤)إرشاد العقل (١٩٨/٣).

(٥)ينظر: تفسير الطبري (٢١٥/١٢).

(٦)ينظر: الكشاف (٧٥/٢).

(٧)ينظر: أمالي ابن الشجري (٧٣/١).

(٨)ينظر: إعراب القرآن للباقولي (٧٩٥/٣).

(٩)ينظر: المحرر الوجيز (٤٢٤/٢).

(١٠)ينظر: تفسير النسفي (٣٧/٢).

(١١)ينظر: مغني اللبيب (ص٣٣١).

(١٢)هو نظامُ الدِّين الحسنُ بن محمد بن الحُسين القمي النيسابوري، المعروف بنظام الأعرج، وُلد في بلدة قُم، ونشأ وترعرع في نيسابور، من آثارِه: غرائب القرآن ورغائب الفرقان في التَّفسير، وشرح الشَّافية في التَّصريف لابن الحاجب، وغيرهما، وقد اختُلف في سنة وفاته، فقال الزركلي: توفي سنة (٨٥٠هـ)، وقال رضا كحالة: كان حيًّا سنة(٨٢٨هـ). ينظر: الأعلام (٢١٦/٢)، ومعجم المؤلفين (٢٨١/٣-٢٨٢).

(١٣)غرائب القرآن للنيسابوري (١٨٧/٣).

الفرَّاءُ[1]، وتابعه الطَّبريُّ[2]، والطِّيبيُّ[3]، ومنعَ النيسابوريُّ تجويز هذا الوجه، وعلَّلَ ذلك؛ بأنَّه لا يتوافقُ مع ما عُطفَ عليه من الأوامرِ والنَّواهي التي جاءت في سياقِ الآيةِ، حيث جاءت كلها مجزومةً[4].

والرَّاجحُ- والله أعلم - جوازُ النَّصبِ والجزمِ؛ لأنَّه ورد تجويز ذلك فتقول: أمرتُكَ أن لا تذهبَ إلى زيدٍ، بنصبِ (تذهب) بـ(أن)، ويجوزُ أن تقولَ: أمرتُكَ أن لا تذهبْ إلى زيدٍ، بجزم (تذهب) بـ(لا) النَّاهية[5].

❁ موقف الواحديِّ من رأيِ الفرَّاءِ.

الواحديُّ في هذه المسألة وافقَ قولَ الفرَّاءِ في جوازِ النَّصبِ والجزمِ للفعلِ (تشركوا)، ويتَّضحُ ذلك من خلال ما يلي:

١. أن الواحديَّ نقل رأيَ الفرَّاءِ في المسألةِ، وهو جواز النَّصبِ والجزم للفعلِ، ولم يذكرْ آراءً أخرى، وهذا يدُلُّ على الموافقةِ.

٢. أنَّه لم يُعارضِ الفرَّاءَ في كلا الوجهين، فلم يُرجِّحْ وجهًا دونَ وجهٍ، وإنَّما اكتفى بمجرَّدِ النَّقلِ.

٣. أنَّ المسألةَ لا تحتملُ غير هذين الوجهين.

وبناءً على ما عُرِضَ فإنَّ الواحديَّ يُوافِقُ جمهور أهل العلمِ في جوازِ الوجهين -النَّصب والجزم- للفعلِ (تُشركوا).

---

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء (٣٦٤/١).

(٢) ينظر: تفسير الطبري (٢١٥/١٢-٢١٦).

(٣) ينظر: فتوح الغيب (٢٩٠/٦).

(٤) ينظر: غرائب القرآن للنيسابوري (١٨٧/٣).

(٥) ينظر: معاني القرآن للفراء (٣٦٤/١).

المبحثُ الثَّاني

المسائل النَّحويَّة في الأفعال النَّاقصة

مسألةٌ في إعراب (فَتَكُونَا) في قوله: ﴿ وَقُلْنَا يَـٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَـٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾[1].

❁ نصُّ الواحديِّ في إعراب (فتكونا).

قال الواحديُّ: " وقولُه تعالى: ﴿فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾. قال الفرّاءُ: إن شئت جعلت (فتكونا) جوابًا نصبا؛ لأنّه جواب النّهي بالفاء. وإن شئت عطفته على أوّل الكلام، فكان جزمًا، مثلَ قول امرئ القيس:

فقُلتُ لَهُ: صَوِّبْ وَلا تَجْهَدَنَّهُ ❁❁ فَيُذرِكَ مِن أعْلى القَطاةِ فتزْلَقِ[2]

فجزَمَ، ومعناه: كأنّه تكرير النّهي.

ومعنى الفاء والنّصب جزاءٌ، أي؛ لا تفعل هذا فيفعل بك، فلمّا عُطف حرفٌ على غير ما يشاكله، وكان في أوّله حادث لا يصلح في الثّاني نصب... وقال الزّجّاج: إنّما نُصب بإضمار (أن). ومثله ممّا نُصب بالفاء قولُه: ﴿وَلَا تَطْغَوْا۟ فِيهِ فَيَحِلَّ﴾[3] ﴿لَا تَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم﴾[4] "[5].

❁ رأيُ الفرّاءِ في المسألة.

أجاز الفرّاءُ في إعراب قولِه: (فتكونا) وجهين: أحدُهما: جوازُ نَصبِ الفعل بـــ (فاء) السّبب، وثانيهما: أن يكون الفعل مجزومًا في موضع جواب النّهي.

❁ دراسة المسألة.

ذكر العلماءُ في توجيه قوله: (فتكونا) وجهين، هما:

الأوّل: أن تكون في موضع جواب النّهي، فتُعربَ على أنّها فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ بحذف النّون؛ لأنّه من الأفعال الخمسة[6].

([1])سورة البقرة، آية(٣٥).

([2])البيت من بحر الكامل. ينظر: ديوان امرئ القيس (ص١٣١)، ومعاني القرآن للفرّاء (٢٦/١)، وخزانة الأدب (٥٢٦/٨).

([3])سورة طه، آية (٨١).

([4])سورة طه، آية (٦١).

([5])البسيط (٣٨٤/٢). وينظر: معاني القرآن للفرّاء (٢٦/١-٢٧).

([6])ينظر: الجدول في إعراب القرآن (١٠٤/١).

وهذا الوجهُ قال بِه جماعةٌ من أهل العلم منهم؛ الفرّاءُ، والأخفشُ[1]، والزّجّاجُ[2]، والنّحّاس[3]، وهو المختار عند أبي حيّان[4].

وقد اختَلَف العلماءُ في ناصب الفعل المضارع بعد الفاء؛ فمنهم مَن يرى أن الفعل انتصب بـ(أن) المُضمرة الواقعة بعد فاء السّبب، وإليه ذهب الخليلُ وسيبويه وأهلُ البصرة[5]، وعلّل الأخفش في هذه الآية نصب الفعل بـ(أن) المضمرة بعد فاء السّبب، وقال: "ونصبُ ذلك كلِّه على ضمير (أنْ)، وكذلك الواوُ. وإن لم يكن معناها مثل معنى الفاء، وإنّما نصب هذا؛ لأنَّ الفاء والواو من حروف العطف، فنوى المتكلّم أن يكون ما مضى من كلامه اسمًا حتّى كأنّه قال: (لا يكُنْ منكما قربُ الشجرة) ثمّ أراد أن يَعطِف الفعلَ على الاسمِ فأضمر مع الفعل (أنْ)؛ لأنَّ (أنْ) مع الفعل تكون اسمًا فيَعطِف اسمًا على اسم. وهذا تفسيرُ جميعِ ما انتصب من الواو والفاء"[6]، وعليه فإنّ معنى الآية يكونُ: لا يكن منكما قُرْبُ هذه الشجرة فأن تكونا من الظّالمين[7].

ومنهم من يرى أنّ ناصب الفعل مجيئُه على الخلاف؛ لأنّ الجواب مخالفٌ لما قبلَه من حيث المعنى، وهو قول الفرّاء، وبعضِ أهل الكوفة[8].

وذهب أبو عمر الجرميُّ وبعضُ الكوفيّين إلى أنّ الفعل انتصب بالفاء نفسِها؛ لأنّها خَرجت عن باب العطف [9].

ورجّح المراديّ صحّةَ مذهبِ أهلِ البصرة؛ وذلك لأنّ الفاء عاطفةٌ فلا عمَل لها؛ لأنّها في ذلك عاطفةٌ لمصدرٍ مقدّرٍ على مصدر متوهَّمٍ[10].

الثّاني: أن تكون في موضعِ جزمٍ على العطف في قوله: (ولا تقربا)، وقد ذكر هذا القولَ الفرّاءُ، والزّجّاجُ[11]، والزّمخشريُّ[1]، وغيرُهم.

([1])ينظر: معاني القرآن للأخفش (٦٥/١).

([2])ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزّجّاج (١١٤/١).

([3])ينظر: إعراب القرآن للنّحّاس (٢١٤/١).

([4])ينظر: البحر المحيط (٢٥٧/١).

([5])ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (٤٥٤/٢)، والبحر المحيط (٢٥٧/١).

([6])معاني القرآن للأخفش (٦٦/١).

([7])ينظر: تفسير الطّبريّ (٥٢٢/١).

([8])ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (٤٥٤/٢)، وارتشاف الضّرب (١٦٦٨/٤).

([9])ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (٤٥٤/٢)، وارتشاف الضّرب (١٦٦٨/٤).

([10])ينظر: توضيح المقاصد والمسالك (١٢٥٤/٣).

([11])ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزّجّاج (١١٤/١).

ويكون معنى الآية: ولا تقربا هذه الشّجرةَ ولا تكونا من الظّالمين[٢].

❁ موقفُ الواحديِّ مِن رأيِ الفرّاءِ.

بدأ الواحديُّ في هذه المسألةِ بذكر رأيِ الفرّاءِ، إذ إنّ الفرّاءَ ذكر وجهين في هذه الآية، وهما جوازُ النّصبِ والجزمِ، وأنّ النّاصبَ عند الفرّاءِ هو الفاء، وبعد أن فرغ مِن بيان ذلك، ذَكَر رأيَ البصريّين في ناصب الفعلِ المضارعِ بعد الفاء وهو تقديرُ (أن) مضمرة، حيث نَقل رأيَ الزّجّاج مدعّمًا قولَه بالأمثلة، فالواحديُّ هنا يوافق الفرّاءَ في نصبِ الفعل، ويُخالفُه في العاملِ الّذي نَصبَ الفعل، فهو يَميلُ إلى رأي البصريّين في هذه المسألة.

مسألةٌ في توجيه فاعل (كاد) في قولِه تعالى: ﴿مِنۢ بَعۡدِ مَا كَادَ تَزِيغُ[٣] قُلُوبُ فَرِيقٖ مِّنۡهُمۡ﴾[٤].

❁ نصُّ الواحديِّ في المسألة.

قال الواحديُّ: "**فمَن قرأَ بـ(التَّاء) فله وجهان: أحدهما: أن يُضمرَ فاعلُ (كاد)، ويكون تقديرُ الكلامِ: كاد الحزبُ أو القومُ تزيغ قلوبُ فريقٍ منهم، والثَّاني: أن يكون فاعلُ (كاد) القلوب، كأنَّه: من بعد ما كاد قلوبُ فريقٍ منهم تزيغ... ، وذكر الفرَّاءُ وجهين آخرين: أحدهما: أن يكونَ الكلامُ على النَّظمِ الذي هو عليه، والفعل المُسندُ إلى المؤنَّث إذا تقدَّم عليه جاز تذكيرُه وتأنيثُه...، الوجه الثَّاني: أنَّ (كاد) ليس بفعلٍ مُتصرفٍ كغيره من الأفعالِ، ألا ترى أنَّه لا يُبنى منه فاعل ولامفعول فصار كـ(ليس)**"[٥].

❁ رأي الفرَّاءِ في المسألة.

نقل الواحديُّ عن الفرَّاءِ في (كاد) مسألتين: الأولى: أنَّ الفعلَ المُسند إلى المُؤنَّثِ يجوز فيه التَّذكيرُ والتَّأنيث إذا كان التَّأنيث غير حقيقي[٦]، والمسألة الثَّانية: أنَّ

---

(١)ينظر: الكشّاف (١/١٥٦).

(٢)ينظر: تفسير الطّبريّ (١/٥٢٢).

(٣)تزيغ: جاءت على تأنيثِ الفعلِ، وهي قراءةٌ متواترةٌ قرأ بها العشرةُ عدا حمزةَ وحفصًا روايةً عن عاصمٍ. ينظر: السبعة في القراءات (ص٣١٩)، وسراج القارئ المبتدي (ص٢٤٠)، وشرح طيبة النشر للنويري (٢/٣٦٤).

(٤)سورة التوبة، آية (١١٧).

(٥)البسيط (١١/٨٢-٨٤).

(٦)ينظر: معاني القرآن للفراء (١/٤٥٤).

(كاد) فعلٌ غير مُتصرفٍ يُشبه (ليس)، وهذه المسألةُ لم أقف عليها في كتابِ معاني القرآن، ولكن قد تكون من لوازمِ قولِ الفرَّاء، ولم يُصرِّح به.

❁ دراسة المسألة.

ذكر العلماءُ في فاعلِ (كاد) ثلاثةَ أوجه:

أحدها: أن يكونَ فاعلُها ضميرُ الشَّأنِ، وتكونَ (القلوب) مرفوعةً بـ(تزيغ)، والجملةُ من الفعلِ والفاعلِ في محلِّ نصبِ خبر (كاد)، وقد جاء تفسيرًا للشَّأنِ، وهذا القولُ هو مذهبُ سيبويه[1]، وتابعه الفرَّاءُ[2] والأخفش[3]، وأجازه أبو عليٍّ الفارسيُّ[4]، وهو اختيار الزَّمخشريِّ[5]، وابن يعيشَ[6]، وابن مالك[7]، ولم يذكر النَّحَّاسُ غيره[8].

وشبَّه سيبويه (كاد) بـ(ليس) في نحو قولِ العربِ: ليس خلقَ اللهُ مثلَهُ، ونقلَه عنه الزَّمخشريُّ[9]، وفي هذا يقولُ ابنُ يعيش: " قالوا: ليس خَلَق اللهُ مثلَه، ففي (لَيسَ) ضميرٌ منويٌّ مستكنٌّ؛ لأنَّ (لَيسَ)، و(خَلَقَ) فعلان، والفعلُ لا يعمل في الفعلِ، فلا بدَّ من اسم يرتفع به، فلذلك قيل فيه: ضميرٌ"[10]، وهذا يعني أنَّ (كاد) فعلٌ غير مُتصرفٍ يُشبه (ليس)، وبه قال الواحديُّ وعزاه إلى الفرَّاء[11]، قال ابن الخشَّاب: " وأمَّا (كاد) ففعلٌ متصرفٌ، يستعملُ منه الماضي والمضارع... ، قال الله سبحانه: ﴿يَكَادُ ٱلْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَٰرَهُمْ﴾[12] وقال تعالى: ﴿إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾[13]، وقال تعالى: ﴿مِنۢ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾[14]"[15].

([1])ينظر: الكتاب (٧١/١).

([2])ينظر: معاني القرآن للفراء (٤٥٤/١).

([3])ينظر: معاني القرآن للأخفش (٣٦٨/١).

([4])ينظر: المسائل الحلبيات (ص٢٥٠).

([5])ينظر: الكشاف (٣٠٣/٢).

([6])ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٣٣٩/٢).

([7])ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١٦٦/١).

([8])ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٢٣٩/٢).

([9])هذا الشَّاهدُ من شواهدِ سيبويه. ينظر: الكتاب (٧٠/١)، والكشاف (٣٠٣/٢).

([10])شرح المفصل لابن يعيش (٣٣٨/٢).

([11])ينظر: البسيط (٨٣/١١-٨٤).

([12])سورة البقرة، آية (٢٠).

([13])سورة النور، آية (٤٠).

([14])سورة التوبة، آية (١١٧).

([15])المرتجل في شرح الجمل (ص١٣٣).

والأصلُ في ضميرِ الشَّأنِ والقصَّةِ إنَّما يكونُ في الابتداءِ، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ شَٰخِصَةٌ أَبۡصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾[1]، ثم تدخلُ على الاسمِ المبتدأ الذي هو ضميرُ الشَّأنِ أو القصَّة العوامل التي تدخلُ على المبتدأ، وليس (كادَ) من العواملِ التي تدخلُ على المبتدأ، وعلَّلُوا جواز ذلك فقالوا: إنَّما جاز ذلك فيها للزومِ الخبرِ لها، فأشبهت العواملَ الدَّاخلة على المبتدأ للزوم الخبر لها، ذكر هذا التَّعليل أبو عليٍّ الفارسيُّ[2].

وعلَّلَ بعضُهم مجيء ضميرِ الشَّأنِ فاعلًا لـ(كاد)؛ وذلك تشبيهًا لها بـ(كان) وبابها من الأفعالِ المجردةِ من الدَّلالةِ على الحدثِ؛ لمشابهتِها لها في لزوم الخبر إياها[3].

وبيَّن السِّيرافيُّ علَّةَ ذلك بقولِه: " أن في (كاد) ضميرًا من الأمر والشَّأنِ؛ لأنَّ (كاد) فعلٌ، و(يزيغ) فعل، ولا يعمل الفعل في الفعل"[4].

وقُدِّر معنى الآيةِ بقولِه: وما كادَ الشَّأنُ تزيغُ قلوبُ فريقٍ منهم.

وذكر الرَّازيُّ المعنى العامَّ للآيةِ فقال: " والمعنى: كادوا لا يثبتون على اتِّباع الرَّسولِ –عليه الصلاة والسلام– في تلك الغزوة لشدَّة العسرة"[5].

ثانيها: أن يكونَ اسمُ (كاد) ضميرًا عائدًا على جمعِ المُهاجرينَ والأنصارِ، تقديره: وما كادَ الجمعُ تزيغُ قُلوبُ فريقٍ منهم، وقدَّرهُ أبو عليٍّ الفارسيُّ: وما كادَ القبيلُ أو الحزبُ أو الفريقُ تزيغُ قلوبُ فريقٍ منهم، وقال أيضًا: " ونحو ذلك من الأسماءِ المفردةِ الدَّالة على الجمعِ"[6]، وقد وضَّحَ مكيّ بن أبي طالب علَّة هذا التَّقدير، فقال: " أنَّ في (كاد) اسمها وهو ضميرُ الحزبِ أو الفريقِ أو القبيلِ؛ لتَقدُّم ذكر أصحابِ النبي– صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ– فرفع القلوب بـ(تزيغ)"[7]، وهذا الوجهُ أجازه أبو عليٍّ الفارسيُّ في أحدِ قوليه، وابنُ عطيَّة[8]، والعُكبريُّ[1]، وغيرهم.

([1])سورة الأنبياء، آية (٩٧).

([2])ينظر: الحجة للقراء السبعة (٢٣٥/٤).

([3])ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٣٥٢/١)، والمسائل الحلبيات (ص٢٥٠)، وإعراب القرآن للباقولي (٢٨٢/١)، والبديع في علم العربية (٦٢/١)، وتفسير القرطبي (٢٨٠/٨).

([4])شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٣٥٢/١).

([5])تفسير الرازي (١٦٣/١٦).

([6])ينظر: الحجة للقراء السبعة (٢٣٦/٤).

([7])ينظر: المشكل (٣٣٧/١).

([8])ينظر: المحرر الوجيز (١٠٦/٣).

ثالثها: أن يكون اسمُ (كاد) القلوب، ويكونَ الفعلُ (تزيغ) خبرًا مقدَّمًا، بتقدير: وما كاد قلوبُ فريقٍ منهم تزيغ، وهذا الوجهُ جوَّزه الفارسيُّ[٢]، وتابعه السَّمينُ الحلبيُّ[٣].

وقاسوا جواز ذلك بتقديمِ خبر (كان) في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[٤][٥].

وهذان الوجهان الأخيران نقلَهما الواحديُّ، ونسبهما إلى أبي عليٍّ الفارسيِّ[٦].

واستشكلَ أبو حيَّان هذه الأعاريبَ الثلاثة، فقال: " وعلى كلٍّ واحدٍ من هذه الأعاريب الثلاثة إشكالٌ على ما تقرر في علمِ النَّحو: من أنَّ خبرَ أفعالِ المقاربةِ لا يكونُ إلا مضارعًا رافعًا ضميرَ اسمها"[٧].

والرَّاجحُ–والله أعلم– جوازُ الأوجهِ الثَّلاثة؛ لأنَّ المعنى يحتملها.

وهناك مسألة لا بدَّ من بيانها، فقد ذكرها الواحديُّ وعزاها إلى الفرَّاء، وهي: أنَّ الفعلَ المُسندَ إلى المُؤنثِ جاز تذكيرُه وتأنيثُه، فلمَّا جاز الوجهان ذكَّر الفعلَ الأوَّل لما وقع من الحيلولة بينه وبين المؤنثِ بالفعلِ الذي هو (يزيغ) فصار كقولهم: حضر القاضي امرأة، وأنَّثَ الفعلَ الثَّاني؛ لأنَّه ملتزق بـ(القلوب)، وهذا القول لم أقف عليه في كتابِ معاني القرآن للفرَّاء، ولكن جاء ذكرُ هذه المسألة في كتاب سيبويه[٨]، وكتاب المُذكَّرِ والمُؤنثِ لأبي بكر بن الأنباريِّ[٩]، وغيرهما من كتب النَّحو.

❁ موقفُ الواحديِّ من رأيِ الفرَّاء.

جاء موقف الواحديِّ موافقًا لرأيِ الفرَّاءِ في مسألةِ جواز تذكيرِ الفعلِ وتأنيثه إذا كان التَّأنيثُ غيرَ حقيقيٍّ، وبيان ذلك من وجهين:

---

(١)ينظر: التبيان للعكبري (٦٦٢/٢).

(٢)ينظر: الحجة للقراء السبعة (٢٣٦/٤).

(٣)ينظر: الدر المصون (١٣٣/٦).

(٤)سورة الروم، آية (٤٧).

(٥)ينظر: الحجة للقراء السبعة (٢٣٦/٤).

(٦)ينظر: البسيط (٨٢/١١).

(٧)البحر المحيط (٥١٨/٥).

(٨)ينظر: الكتاب (٣٨/٢).

(٩)ينظر: المذكر والمؤنث للأنباري (٢١١/٢).

١. أنَّ الواحديَّ نقل رأيَ الفرَّاءِ فقط، ولم يذكرْ آراءَ العلماءِ في المسألةِ، وهذا يُعدُّ دليلَ موافقةٍ.

٢. اختار الواحديُّ رأيَ الفرَّاءِ في تفسيرِه الوسيط، وفي ذلك يقول: " قال الفرَّاءُ: الفعل المُسند إلى المُؤنَّث إذا تقدَّمَ عليه جازَ تذكيرُه وتأنيثُه"(١).

أمَّا موقفه من تصرُّفِ الفعلِ (كاد) فقد نقلَ قولَ الفرَّاءِ ولم يذكرْ موقفه، وإنَّما اكتفى بمُجرَّدِ النَّقلِ.

وأمَّا إعرابُ المسألةِ فإنَّ الواحديَّ نقلَ عن الفارسيِّ الأوجه الجائزَ إعرابها، مع أنَّ الفرَّاءَ سبقَ الفارسيَّ في بيانِ هذه الأوجه، وهذا يدُلُّ على أنَّ الواحديَّ لا يذكر كلَّ آراءِ الفرَّاءِ في جميعِ المسائلِ، وإنَّما يذكرُ بعضَ الآراء في بعض المسائلِ ويتركُ البعض الآخرَ.

المبحثُ الثَّالث

المسائل النَّحويَّة في الأفعالِ الجامدةِ

مسألة في (نعم، وبئس) إذا دخلت عليها (ما)، وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُواْ﴾(٢).

❁ نصُّ الواحدي في المسألة.

قال الواحديُّ:" فقوله: ﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ﴾ يجوز عندي أن تكونَ (ما) موصولة، وموضعها رفع بكونها فاعلة لـ(بئس)، ويجوز أن تكونَ منكورةً، ويكون (اشتروا) صفة غير صلة، وحينئذ تكون (ما) نصبًا. وتقول: نعم ما صنعت، وبئسما صنعت، إن شئت كانت (ما) منصوبة، كأنَّك قلت: نعم شيئًا صنعت، وإن شئت كانت مرفوعةً، كأنَّك قلت: بئس الشَّيء صنعت.

ولا يجوز أن يليهما (الذي)؛ لأنَّ الألف واللام لا يفارقانه، وهما يعملان فيما عرف بالألف واللام، وجاز طرحهما منه. فقال الفرَّاءُ: ويجوز أن تجعل (ما) مع نعم وبئس بمنزلة كلمةٍ واحدةٍ في غير هذه الآية، فيكون مثل (كلَّما)، و(إنَّما)، كما جعلت (ذا) مع حب كلمةً واحدةً، فقالوا: حبذا"(٣).

---

(١)الوسيط (٥٢٩/٢).

(٢)سورة البقرة، آية (٩٠).

(٣)البسيط (١٤٧/٣).

❁ رأي الفرَّاءِ في المسألة.

نقل الواحديُّ رأيَ الفرَّاءِ مسألة مجيء (ما) بعد (نعم وبئس) مع تصرُّفٍ يسير في النَّقلِ، ورأيه أنَّ (نعم، وبئس) إذا دخلت عليهما (ما) أصبحت بمنزلةِ كلمةٍ واحدةٍ[1].

❁ دراسةُ المسألة.

اختلف النُّحاةُ في (ما) إذا دخلت على (نِعْم، وبِئْس)، وحاصل اختلافهم ثلاثة أقوال:

الأوَّل: أنْ تُركَّب (نعم، وبئس) مع (ما) وتُصبح بمنزلةِ كلمة واحدةٍ، وهذا القولُ أجازه الفرَّاءُ، ويكون ما بعدهما في محل رفع.

واستدلَّ الفرَّاء على صِحَّةِ مذهبه بثلاثةِ أمور[2]:

١. ورد نظيرُ ذلك في كتاب الله، وهو مجيء ضمير الرَّفع بعد (نعما) في نحو قوله: ﴿إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾[3] فالضَّمير (هي) ارتفع بـ(نعما).

٢. قياس تركيب (نعم، وبئس) مع (ما) ليصيرا كلمة واحدة بتركيب (كل) و(إنّ) مع (ما)، وكذا بتركيب (حَبَّ) مع (ذا).

٣. السَّماع عن العرب، وهو قولهم: بئسما تزويج ولا مهر، يريدُ رفع التَّزويج بـ (بئسما)، وتكون (ما) لا محل لها من الإعرابِ؛ لأنَّها تركَّبت مع (نعم) فأصبحت مثلَ تركيبِ (حبذا).

وهذا القول ذكره النحاس وعزاه إلى الفراء، ورأى عدم جوازه، وعلَّل عدم تجويزه بقوله:"وقولُ الفرَّاءِ تكون (ما) مع (بئس) مثل: (كلَّما) لا يجوز؛ لأنَّه يبقى الفعلُ بلا فاعلٍ، وإنَّما تكون (ما) كافةً في الحروفِ نحو: (إنَّما)"[4]، وقد وافقه ابنُ عطيَّةَ على هذا المعنى[5].

---

(1)ينظر: معاني القرآن للفراء (٥٧/١).

(2)ينظر: معاني القرآن للفراء (٥٧/١).

(3)سورة البقرة، آية (٢٧١).

(4)إعراب القرآن للنحاس (٢٤٧/١).

(5)ينظر: المحرر الوجيز (١٦١/١).

وذكر الزجّاج هذا القول ونسبه إلى بعضِ النَّحويين من غير تعيين، ويبدو لي أنَّ هذا القولَ عند الزَّجَّاجِ مرجوحٌ؛ لأنَّه حمل قوله: (بئسما تزويج ولا مهر) على التَّأويلِ، فجعلَ (ما) نكرةً بمعنى (شيء)[1].

ونسب مكيّ بن أبي طالب هذا القولَ إلى الكوفيين[2].

وقد بيَّنَ الواحديُّ هذا الوجه وعزاه إلى الفرَّاءِ، ولكنَّه يرى جواز أن تكونَ (ما) موصولةً، أو أنها نكرة مصوغة[3]، وقد وافقه على ذلك الباقولي[4].

وهذا الوجهُ الذي ذكره الفرَّاءُ يخالف ما قرره جمهورُ النَّحويين، وسيأتي بيان ذلك في ذكرِ الأقوال الأخرى.

الثَّاني: أن تكونَ (ما) نكرةً غير موصوفة جاءت بمعنى التَّمييز، ويكون قوله:(اشتروا) صفةً لمحذوف تقديره: شيء، وهذا المحذوف هو المخصوص بالذَّم، وفاعل (بئس) ضميرٌ مُقدَّرٌ فيها. وهذا القولُ ذكره العُكبريُّ وعزاه إلى الأخفش[5].

واحتجَّ العُكبريُّ لصحَّةِ مذهب الأخفشِ بقولِ الشَّاعرِ:

لنعم الفتى أضحى بأكنافِ حائلٍ ۞ غداة الوغى أكل الردينية السمر[6]

التَّقدير: فتى أضحى.

ويجوز عند الأخفشِ أن تكون (ما) في محل نصبٍ على التَّمييزِ، والجملة الفعليَّة بعدها تكون في محلِّ نصبٍ صفةً لها، ويكون المخصوصُ بالذَّمِ قوله:(أن يكفروا)[7]، ويُقدَّر المعنى بقوله: بيس شيئًا أن يكفروا.

ووافقه على هذا القول أبو جعفر النَّحَّاس، بل جعله أفضلَ الأقوالِ في المسألةِ، وفي هذا يقول: "وأبين هذه الأقوال قول الأخفش"[8].

([1])ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/١٧٣).

([2])ينظر: المشكل (١/١٠٤).

([3])ينظر: البسيط (٣/١٤٧).

([4])ينظر: إعراب القرآن للباقولي (١/١٠٨).

([5])ينظر: التبيان للعكبري (١/٩١).

([6])البيت من بحر الطَّويل، وهو غير منسوب في أمالي القالي (٢/١٠٣)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص٦٢٧)، والدر المصون (١/٥٠٨).

الشَّاهد في البيت:(نعم الفتى أضحى) حيث حُذف المخصوص بالمدحِ، فكأنَّه قال: نعم الفتى فتى أضحى.

([7])ينظر: معاني القرآن للأخفش (١/١٤٤).

([8])إعراب القرآن للنحاس (١/٢٤٧).

واستدلَّ النَّحَّاسُ على صحَّةِ قولِ الأخفشِ بالدَّليلِ الذي حكاه الفرَّاءُ عن العربِ في قولهم: بئسما تزويج ولا مهر، وحمل قولَ العربِ على التَّأويل[١].

واختار هذا القولَ أبو عليّ الفارسيُّ في أحد قوليه[٢]، والزَّمخشريُّ[٣]، والرَّازي[٤]، وبه قال الواحديُّ[٥]، وقد أجازه ابنُ مالك[٦].

وهذا القولُ يحتمله المعنى؛ لأنَّه بنى مذهبه على الأصل قبل دُخولِ (ما) على فعلِ المدح والذَّم.

وقد ذكر ابنُ مالك أنَّ بعضَ أهلِ العلمِ ينسبُ هذا القولَ إلى سيبويه، ولكنَّه ردَّ هذا الادعاء، فقال:" و(ما) في موضعِ نصبٍ على التَّمييزِ، وربما اعتقد مَن لا يعرفُ أنَّ هذا هو مذهبُ سيبويه، وذلك باطلٌ"[٧].

الثَّالث: أن تكونَ (ما) معرفةً تامَّة[٨]، بمعنى (الشَّيء)، وتكون في موضعِ رفعٍ على الفاعليَّةِ، ويكون المخصوصُ بالذَّمِّ على هذه الحالِ محذوفًا، وهذا هو قولُ سيبويه[٩]،واختاره ابن مالك وعزاه إلى سيبويه والكسائي وابن خروف[١٠]، والصَّحيح عند أبي حيَّان[١١]، وقال النَّحَّاسُ:"وقول سيبويه حسن"[١٢].

وقد ذكر المُراديُّ في الجنى الدَّاني أنَّ هذا القولَ نُقِلَ عن المُبرِّدِ وابنِ السَّرَّاج[١٣].

ويجوزُ عند الفرَّاءِ والفارسيِّ في أحد قوليهما أنَّ تكونَ (ما) موصولةً، وتكونَ مُكْتفى بها وبصلتِها عن المخصوصِ[١٤].

---

(١)ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٢٤٧/١).
(٢)ينظر: التعليقة (١١٠/١).
(٣)ينظر: الكشاف (١٩١/١).
(٤)ينظر: تفسير الرازي (٦٠١/٣).
(٥)ينظر: البسيط (١٤٥/٣).
(٦)ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١٢/٣).
(٧)شرح التسهيل لابن مالك (١٢/٣).
(٨)أي غير مُفتقرة إلى صِلة.
(٩)ينظر: الكتاب (١٥٦/٣).
(١٠)ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١٢/٣).
(١١)ينظر: التذييل والتكميل (٩٣/١٠).
(١٢)إعراب القرآن للنحاس (٢٤٧/١).
(١٣)ينظر: الجنى الداني (ص٣٣٨).
(١٤)ينظر: معاني القرآن للفراء (٥٦/١)، والتعليقة (٢٦٦/٢).

وهذان القولان عن سيبويه والفرَّاءِ مُتَّفقان من حيث التَّعريف وفاعليَّة (ما)، ولكن يختلفان من حيث كونها تامَّةً على قولِ سيبويه، ومن حيث كونها غير تامَّةٍ، أي؛ تفتقرُ إلى جملة صلةٍ عند الفرَّاءِ.

واستدلَّ ابنُ مالك على صحَّةِ مذهبِ سيبويه بأنَّ التَّمييزَ إنَّما يجاء به لتعيينِ جنسِ المميزِ و(ما) المذكورة مساوية للمضمر في الإبهامِ، فلا تكون تمييزًا[1].

وأجود هذه الأقوال؛ القول الثاني وهو قول الأخفش، والقول الثالث وهو قول سيبويه، وأما القول الأول، وهو قول الفرَّاء فلم أقف على قولِ أحدٍ من النُّحاةِ يقتضي مُتابعة هذا القول، وهذا فيه دلالة على ضعف هذا الوجهِ.

❁ موقف الواحديِّ من رأي الفرَّاء.

خالف الواحديُّ رأيَ الفرَّاءِ في الوجهِ الذي يقولُ فيه إنَّ (نعم، وبئس) إذا تركبت مع (ما) أصبحت بمنزلةِ كلمةٍ واحدةٍ، فقد عرضَ الواحديُّ قولَ الفرَّاءِ على سبيلِ الاستحضار والعلمِ بالشَّيءِ، وقد بيَّن الواحديُّ رأيه عند بدءِ الحديثِ عن هذه المسألةِ، فهو يرى أنَّ (ما) اسم إمَّا أن تكونَ نكرةً وتأتي بمعنى التَّمييز، وإمَّا أن تكونَ معرفةً وتأتيَ بمعنى الفاعلِ، وفي ذلك يقول:" فقوله: (بئسما اشتروا به أنفسهم) يجوز عندي أن تكونَ (ما) موصولةً، وموضعها رفع بكونها فاعلة لـ(بئس)، ويجوزُ أن تكونَ منكورةً، ويكون (اشتروا) صفةً غير صلةٍ، وحينئذ تكون (ما) نصبًا. وتقول: نعم ما صنعت، وبئسما صنعت، إن شئت كانت (ما) منصوبة، كأنَّك قلت: نعم شيئًا صنعت، وإن شئت كانت مرفوعةً، كأنَّك قلت: بئس الشَّيء صنعت"[2].

ولا يرى جوازَ الوجهِ الذي يقول إنَّ (ما) تأتي بمعنى (الذي)، وهو قولُ الفرَّاءِ والفارسيِّ في أحدِ قوليهما، وقد وضَّح الواحديُّ ذلك فقال:" ولا يجوز أن يليهما (الذي)؛ لأن الألف واللام لا يفارقانه، وهما يعملان فيما عرف بالألف واللام، وجاز طرحهما منه"[3].

([1])ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١٣/٣).

([2])البسيط (١٤٧/٣).

([3])البسيط (١٤٧/٣).

الخاتمة:

وبعد هذه الرِّحلة العلميَّة التي عشناها مع علمين من أعلام اللُّغةِ والنَّحو، ونهلنا من معين علمهما، تتجلى لنا مكانة كتاب البسيط، الذي زخر بمادة علمية لغوية قوية، تناول فيها المؤلف الكثير من المسائل اللغوية المتعلقة بكتاب الله -عَزَّوَجَلَّ-، حرر فيها المسائل وناقش فيه آراء كبار علماء اللغة، ومن أبرز هؤلاء الأعلام الإمام العلم أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، حيث نقل عنه كثيرا في كتابه، ولم يقتصر دوره على النقل فقط، وإنما تنوع بين الموافقة، والمخالفة، والاستدراك، والإضافة.

ومن خلالِ البحث تبيَّنَ لنا النتائج التَّالية:

١. أفاد الواحديُّ من النَّقلِ عن الفرَّاءِ كثيرًا، فلا تجدُ-في الغالب- مسألةً نحويَّة إلا ويستشهدُ برأيِ الفرَّاءِ فيها.
٢. أنَّ الواحديَّ لا ينقل قولَ الفرَّاءِ كما نصَّ عليه في كتاب معاني القرآن، وإنَّما يتصرَّف كثيرًا فيما ينقل.
٣. يذكر -أحيانًا- بعض آراءِ الفرَّاءِ ويترك البعض الآخر، وربَّما ينسبها إلى عالمٍ آخر، مع أنَّ الفرَّاءِ سبقه إليها.
٤. يُفسِّرُ بعض مُصطلحات الفرَّاءِ النَّحويَّة.
٥. يَستخدم الواحديّ بعضَ الألفاظِ التي تدلُّ على أسلوب الخطأ مع بعض آراء الفرَّاءِ.

وأخيرًا أقول؛ إنّ هذا العمل جهد بشري يخطئ فيه المرء ويصيب، فإن أحسنت فتلك نعمة منَّها الله على عبده، فأرجو له القبول، وإن أخطأت فمن نفسي والشيطان، ويحضرني في هذا المقام قول الإمام أبي القاسم الشّاطبيّ -رحمه الله- في لاميّته المعروفة بالشّاطبيّة:

وَظُنَّ بِهِ خَيْراً وَسَامِحْ نَسِيجَهُ... بِالاغْضَاءِ وَالْحُسْنَى وَإِنْ كانَ هَلْهَلَا
وَسَلِّمْ لإِحْدَى الْحُسْنَيَيْنِ إِصَابَةٌ... وَالأُخْرَى اجْتِهادٌ رَامَ صَوْباً فَأَمْحَلَا
وَإِنْ كانَ خَرْقٌ فَادَّرِكْهُ بِفَضْلَةٍ... مِنَ الْحِلْمِ وَلْيُصْلِحْهُ مَنْ جَادَ مِقْوَلَا[1]

هذا وصلى الله على نبيّنا مُحمَّد وعلى آله وصحبه والتَّابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدِّين.

(١)متن الشاطبية ص(٧).